INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST RESEARCH
Volume 2, Issue 1, March 2020, P. 41-55
İstanbul / Türkiye
Article Information
Article Type: Research Article
This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
09/02/2020
Received in revised form
16/02/2020
Accepted
25/02/2020
Available online
01/03/2020

The American Role in Rebuilding of State in –Post invasion Iraq (2003)

Jabbar H. Saeed [1]
Amer Hassan Thabit

Abstract

The fundamental objective of this research is to make an overall assessment of the political system in post-invasion Iraq, this research taken the year 2003 as turning point, due to this year witnessed two major event, the first is the collapsed of dictator regime "Saddam regime", as it dominated for more than three decades, second, is the political changing that witnessed Iraq, where the country entered a new phase of the democratic governance and the establishing of a democratic, federal parliamentary republic system in which ensures the participation for all Iraqis.

The findings of this research show that the applying of democratic regime in Iraq by the American government had brought with a dissatisfied results, the evidence is that the democratic practice had produced a political system which based on power-sharing, and sectarianism, that this led to trigger the conflicts among the political blocs, for the sake of dominating on power and resources.

This is reflected negatively on the security situation of the country, in which the country never witnessed the stabilize since the occupation in 2003 up to now.

Keywords: Iraq, American Government, Federalism, Power-Sharing, Sectarianism, Division, Challenges.

[1] Dr Jabbar H. Saeed, College of Political Science, Anbar University, Iraq.
jhs_ss1966@yahoo.com
Dr. Amer Hassan Thabit, College of Political Science, Al-Nahrain University, Iraq.
amer841@gmail.com

الدور الأمريكي في إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد غزو العراق (2003)

جبار حسن سعيد [2]
عامر حسن ثابت

ملخص

هدف البحث الأساسي هو وضع تقييم شامل للسياسة الأمريكية في عراق مابعد 2003, البحث أتخذ من العام 2003، كنقطة تحول لأنطلاق البحث، حيث شهد هذا العام تزامن حدثيين مهمين في تاريخ العراق السياسي، أولهما، أنهيار النظام الدكتاتوري الذي هيمن على مقدرات البلد لفترة أكثر من ثلاثة عقود، وثانيهما، التحول السياسي الذي شهده العراق بعد 2003 حيث دخل البلد مرحلة جديدة من الحكم الديمقراطي، والتأسيس لنظام جمهوري إتحادي "فيدرالي" ديمقراطي تعددي، يضمن مشاركة جميع العراقيين في الحكم، وتحت إشراف الحكومة الأمريكية.

نتائج البحث أظهرت بأن عملية الممارسة الديمقراطية التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية قد أفرزت نتائج غير مرضية من قِبل الشعب العراقي، والدليل على ذلك، أن الممارسة الديمقراطية في العراق انتجت نظام سياسي وتقاسم السلطة مبني على الطائفية، ذلك قاد إلى صراع سياسي بين الكتل السياسية من أجل السيطرة على السلطة والموارد، وأنعكس سلبًا على الاستقرار الأمني للبلد، لذا فإن النظام الفدرالي الاتحادي في العراق قد يفضي بتقسيم العراق إلى أقاليم بعد أن أنقسم المجتمع طائفيًا ومذهبيًا وعقائديًا.

الكلمات المفتاحية: العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، الفدرالية، السلطة، الطائفية، التقسيم، التحديات.

المقدمــة:

على أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011, أصبح تغيير النظام السياسي في العراق مطلبًا مُلحًا لدى الحكومة الأمريكية آنذاك. حيث اتخذ الكونغرس قرارًا في نوفمبر 2002. ومن أجل تبرير هذا القرار، إدعت الحكومة الأمريكية أن نظام صدام أصبح مصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة، وعليه، من الضروري أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات احترازية لتغيير النظام، (F. Douglas, P13, 2008).

بعد عام 2003, شهد الواقع السياسي للعراق تغيرات وتطورات متسارعة أثرتّ على العراق بشكل ملحوظ، ولابد من دراسة الواقع السياسي العراقي الحالي المتعدد والمتنوع الإثني والقومي والطائفي الذي يعكس بشكل مباشر وغير مباشر على المؤسسات المختلفة في العراق وفك الاشتباكات بين هذه المؤسسات العرقية والطائفية والإثنية وإعادة الحوار بينها وتفهم أحدهم للآخر، (الغريري، 2009، ص 36-40).

[2] الدكتور: جبار حسن سعيد، كلية العلوم السياسية، جامعة الانبار، العراق. jhs_ss1966@yahoo.com
الدكتور: عامر حسن ثابت، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق. amer841@gmail.com

1. **إشكالية الدراسة:** إنطلقت من فكرة مفادها: أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مابعد 2003 قد واجهت العديد من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية والتي ألقت بضلالها على كافة المستويات وبالأخص المستوى السياسي والأمني، حيث تمكنت من إنتاج نظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية وتقاسم السلطة، أي بمعنى أخر يمكن وصفه بأنه نظام معيب أو مختل (Dysfunctional).

إنطلق البحث من سؤال مفاده: إلى أي مدى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكرس جهودها لبناء نظام سياسي قائم على أساس المحاصصة وتقاسم السلطة وبالتالي إنعكس سلبًا على واقع الشعب العراقي حيث لم يشهد العراق استقرارا أمنيًا لحد الآن وذلك مرده هو الصراع بين الكتل السياسية من أجل الهيمنة على السلطة والموارد، وهذا ماسيتم أثباته من خلال التحليل في سياق البحث.

2. **منهجية الدراسة:** تحقيقًا لهذه الغاية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول سلط الضوء على دور الولايات المتحدة في عراق مابعد 2003, "مرحلة غياب الدولة ومرحلة التأسيس لبناء الدولة العراقية"، أما المطلب الثاني فقد ركز على التحديات الداخلية التي واجهت الولايات المتحدة في بناء الدولة العراقية، في حين خصص المطلب الثالث إلى استعراض أبرز الموثرات الخارجية وأثرها في تقويض بناء الدولة وأهمها: "الولايات المتحدة الإمريكية، إيران".

المطلب الأول: الدور الأمريكي في عراق مابعد 2003

أولاً: مرحلة غياب الدولة "مرحلة الفوضى" "Chaos stage" The absence of the State

من أهم العقبات التي واجهتها الإدارة الأمريكية في العراق هو عدم التخطيط للمرحلة التي أعقبت الغزو (Otterman and hil، 2010)، متجاهلة دورها كقوة احتلال كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية. كانت الحجج لتبرير هذا الموقف ضعيفة للغاية، على سبيل المثال أن القوات الأمريكية لم تتلق أي أوامر لحماية الممتلكات العامة في العراق. وأنهم لم يكن لديهم قوات كافية أو أن القوات لم تتدرب على القيام بهذا الدور (Cordesman، 2006).

على الرغم من التغيير في القيادة الأمريكية في العراق, إلا أنه بقي الوضع في العراق حرجًا مابين شهري إبريل/نيسان وأيار/مايو 2003، حيث استبدل الجنرال (غارنر) بحكومة مدنية بقيادة السفير بول بريمر (Katzman، 2009، p14)، نتيجة للإنهيار المفاجئ للنظام، كانت الحالة السياسية في العراق فوضوية (Ibid،P9–11)، وكانت الخطط التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لفترة ما بعد نظام صدام مثيرة للجدل، ولكن الفوضى التي أعقبت ذلك تشير إلى أن الولايات المتحدة لم تخطط بشكل جيد، حيث أن النقاط التالية تدعم ذلك (عطوان، 2009، ص 33)، والتي نأتي على سردها تباعاً:

1. فرضت الفوضى التي أعقبت الغزو ضغوطًا على وسائل الإعلام للإبلاغ عن الولاءات العرقية والثقافية للمجتمع العراقي، والتي شجعت على بروز المواقف الطائفية المختلفة، مما أنتج الابتعاد عن المبادئ الوطنية.
2. اقتراح إنشاء مجلس الحكم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم الترويج لفكرة التمثيل السياسي بين الشعب العراقي، حيث لن يكون لبعض الممثلين في المجلس روابط دينية أو عرقية، ولكن سيتم اختيارهم لتمثيل

مجموعات محددة (Toby، 2004، p,2-3)، على سبيل المثال، تم اختيار حميد موسى كممثل للمكون الشيعي على الرغم من أنه كان أيديولوجيًا كعضو في القيادة الشيوعية. ويمكن قول الشيء نفسه عن عدنان الباجه جي كممثل للمكون السني رغم أنه كان عضوًا في القيادة العلمانية.

3. كانت هناك مؤشرات على أن عمليات القتل والتفجيرات الطائفية أو العرقية بأن الظاهرة قد خطط لها وتم تنفيذها من قبل القوات الأمريكية أو أن الجناة كانوا محميين من قبل القوات المذكورة أنفًا (Dr Toby، 2004، P9-10).

ثانياً: التأسيس لمجلس حكم إنتقالي وبإشراف الحكومة الأمريكية

"The US and the Iraqi Governing Council"

أجرى السفير الأمريكي في العراق بريمر مشاورات مع الإدارة الأمريكية في واشنطن، وكذلك صناع القرار الرئيسيين في العراق، من أجل تشكيل مجلس الحكم العراقي IGC وذلك على أثر تصاعد الخسائر البشرية وتكاليف نشر القوات الأمريكية في العراق (Otterman، 2004)، حيث أسس مجلس الحكم العراقي يوم 13 يوليو/ تموز 2003 بقرار صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الحاكم الأميركي بول بريمر. وقضى القرار بتعيين 25 عضوًا في هذا المجلس مثلوا معظم الطوائف والاتجاهات السياسية والدينية والعرقية الموجودة في العراق، وأنها تعكس التركيبة السكانية في العراق. يعتقد أن ثلاثة عشر من أصل خمسة وعشرين عضوًا هم ممثلون للقطاع الشيعي. فمثلاً؛ تم اختيار حميد موسى كممثل للقطاع الشيعي على الرغم من أنه، من الناحية الأيديولوجية، كان عضوًا في القيادة الشيوعية (Toby، 2004، P8)، كما عينت الولايات المتحدة الأمريكية أشخاصًا لـ 12 مقعدًا، من بينهم ممثلون عن الأقليات الأخرى، مثل المكون السني، الأكراد، التركمان، المسيحيين والآشوريين (Ibid، P.7).

يمكن القول بأن، الممثلين في المجلس لن يكون لهم أي صلات دينية أو عرقية، لأن ذلك من شأنه أن يتجنب التباعد السياسي من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، من شأن إنشاء مجلس الحكم العراقي أن يوفر صلة بين القوات الأمريكية والشعب العراقي.

بعد إنشاء مجلس الحكم العراقي، نجح المجلس في تقديم فكرة التوافقية "the concept of concord"، وهي ظاهرة غير مألوفة في العراق، بينما دفعت على عجل نحو الشراكة (Ibid، P7-8)، تشير كلتا الفكرتين إلى المحافظ الحكومية المحدودة التي يتم توزيعها بانتظام بين الناس، لتمكينهم من التمييز بين مصالحهم السياسية والمصالح الوطنية ونسيان الأغلبيات، حتى يكون الإعتدال العامل الرئيسي في صنع القرار (Adeed، Larry، 2006، P89-92).

ثالثاً: تشكيل أول حكومة عراقية موقتة عام 2004 وبإشراف الولايات المتحدة الأمريكية

سعت الإدارة الأمريكية إلى تشكيل حكومة في العراق تستند إلى المبادئ الأمريكية بمشاركة محدودة من الأمم المتحدة (مؤيد، 2010، ص3-7)، ومع ذلك، خلال الفترة بين يونيو ونوفمبر 2003، شعرت الإدارة الأمريكية أن الرأي العام كان ضد فكرة الاحتلال المباشر للعراق. في نهاية إدارته في نوفمبر 2003، أشار بول بريمر إلى اتفاقه مع رئيس مجلس الحكم في ذلك الوقت، جلال طالباني، بإعلانه "خطوات الممارسة السياسية Political

Processes Steps J. Durch، 2013، P89–92. التي من شأنها أن تمنح العراقيين استقلالهم السياسي المتوقع، وقد تم تعريف هذه الخطوات على النحو التالي:

1. سيتم صياغة الدستور الإنتقالي لإدارة الدولة العراقية خلال المرحلة الإنتقالية في مارس 2004 (حربي، 2008، ص5–8).
2. في يوليو 2004، ستنقل الإدارة الأمريكية السلطة إلى حكومة منتخبة لتحل محل الحاكم المدني ومجلس الحكم الإنتقالي.
3. بحلول نهاية كانون الثاني (يناير) 2005، سيتم انتخاب مجلس وطني إلى جانب حكومة إنتقالية يُعهد إليها بصياغة دستور دائم للعراق (Katzman، 2010).
4. على المجلس الوطني إنهاء صياغة الدستور بحلول منتصف يوليو 2005.
5. سيتم إجراء استفتاء في منتصف أكتوبر / تشرين الأول 2005 لكي يصوت الناس على الدستور. في حالة رفض الدستور، سيتم انتخاب مجلس وطني جديد لإعادة كتابته، وسيتم تكرار نفس الخطوات.
6. إذا تم قبول الدستور من قبل الشعب، فإن الانتخابات البرلمانية ستجرى بحلول منتصف ديسمبر 2005، حيث سيتم انتخاب برلمان نظامى وحكومة نظامية يتم تشكيلها من قِبل البرلمان، مع تولي الطرفين السيطرة الكاملة على الشؤون العراقية (Ibid، P14).

منذ نوفمبر 2003 إلى مارس 2004، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على القوى السياسية في العراق لصياغة قانون لإدارة الدولة، شريطة ألا يتأثر القانون بالجماعات الدينية التي ظلت موالية لإيران (Ibid، P14–15)، كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تهدئة الأكراد فيما يتعلق بتحركهم نحو الاستقلال. وأخيراً، أكد هذا القانون أن دولة العراق هي جمهورية اتحادية برلمانية (Ibid، P13–14)، وفي أواخر يونيو 2004، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنهاء سلطة الحكومة المدنية، من أجل استعادة السيادة للشعب العراقي. الحكومة التي تشكلت برئاسة رئيس الوزراء السابق أياد علاوي. تأسست هذه الحكومة من أجل العمل وفقًا لإدارة الدولة وكان واجبها الأساسي هو التحضير لانتخاب مجلس وطني وحكومة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة لصياغة دستور دائم للبلاد (فالح، 2019).

رابعاً: مرحلة إنتقال السلطة للعراقيين وبإشراف الحكومة الأمريكية

بنهاية يونيو 2004، نقلت الولايات المتحدة الأمريكية السلطة إلى حكومة عراقية. تم اختيار أعضاء الحكومة الجديدة، وكذلك أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي، بشكل مشترك من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وبعض الشخصيات المؤثرة في العراق. حدث هذا في أوائل يونيو 2004 استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم. 1546 صدر في 4 يونيو 2004، والذي دعا إلى إنهاء الاحتلال (www.iraqcoalition.org).

على الرغم من تشكيل الحكومة الإنتقالية، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قواتها على الأراضي العراقية، بناء على طلب من حكومة العراق ليكون كل ستة أشهر بموافقة من الحكومة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي (www.uncc.ch/resolutio/res1546.pdf/RES/1546)، بعد يونيو / حزيران 2004، التي اعتبرت المرحلة النهائية، تصاعد العنف واستهدفت العديد من العمليات العسكرية القوات الأمريكية والشركات الأمنية

المرافقة لها. اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية زيادة عدد القوات الأمريكية المنتشرة، من أجل تقليل الخسائر. وهكذا، كانت عملية الحفاظ على الهيمنة السياسية على العراق في نهاية المطاف عرضة لضغوط من عدد من العوامل (Katzman، 2009، P15–17)، والأهم من ذلك هو أن إيران مارست نفوذًا على بعض القوى السياسية التي اكتسبت القوة والثروة (Katzman، 2010، P5–6)، كما نما نفوذ القوى الكردية التي حافظت على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمكنت كلتا المجموعتين من الاستفادة من القوى السياسية الوسيطة في العراق "القومية والعلمانية". الذين كانوا قلقين من عدم الاستقرار في مناطق قوتهم (Katzman، 2010، P1–3)، خلال هذه الفترة، أجريت الانتخابات في يناير / كانون الثاني 2005 "وإن كان ذلك في بيئة صعبة" (فالح، 2005، ص2–5)، وفاز بها الائتلاف الشيعي بالمرتبة الأولى، حيث أنتهى الائتلاف الكردي في المركز الثاني. يليها القوى السنية في المركز الثالث، ثم تحالف القوى العلمانية "القائمة العراقية"، والتحالف السني الآخر، جبهة الحوار الوطني (Op, cit. p5 ،Katzman).

لقد كان الهدف الرئيسي من الانتخابات هو تعميق وعي الشعب العراقي بتكوين مجتمعه. سيسعى البرلمان المؤقت إلى صياغة الدستور النظامي وسيكون من واجب الحكومة الإنتقالية تشجيع الناس على المشاركة.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومة لاستيعاب القوى التي زورت الانتخابات أو فشلت في المشاركة الكاملة وجرى ذلك بعد تشكيل الحكومة واختيار لجنة صياغة الدستور(Iraq parliament–2010) ، واتفق على وجوب تجاهل جرائمهم، واعتبارهم ممثلين لجماعاتهم بهدف تجنب أي عقبات تتعلق بالأكراد. العقبة التي تحول دون معارضة ثلاث مقاطعات للمشروع بأكثرية الثلثين. تم الانتهاء من هذه المرحلة في منتصف أكتوبر 2005، تليها الانتخابات التشريعية في منتصف ديسمبر من نفس العام.

على الرغم من تأسيس الحكومة العراقية في عام 2005، فقد تبين أن السلطة الأمريكية في العراق لها تأثير في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. ومع ذلك، يمكن القول إن بعض العراقيين لم يكونوا مستعدين لقبول هذا التغيير. أنهم سيقاتلون بعضهم البعض، والسماح للبلدان المجاورة لحكمها. وقد مكن هذا من تصعيد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوى خارجية وإقليمية وداخلية "الولايات المتحدة وإيران والحكومات العراقية" (عطوان، ص33، 2009)، ووفقًا لتقرير نشرته لجنة الصليب الأحمر في 2003–2004، والذي تم تقديمه إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، فقد تم اعتقال ما يقرب من 43000 عراقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واحتجزوا في السجون العامة والسرية. من ناحية أخرى، ساهم التدخل الإيراني في الشؤون العراقية، بطريقة أو بأخرى، في إساءة استخدام حقوق الإنسان بعد عام 2003، وهو ما كان واضحًا من خلال دعمهم لبعض الأحزاب السياسية الشيعية على حساب المكونات الأخرى للمجتمع العراقي (مجبل، 2009، ص79–53).

مؤشر آخر على أن الحكومة العراقية الجديدة كانت عاجزة عن حماية مواطنيها هو عدم قدرتها على توجيه جيش الدولة وقوات الأمن لحماية الناس من القوى الداخلية والخارجية الخطرة. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى تركيزه على الطائفية والولاءات العرقية وليس القومية. كانت هذه القضايا موجودة في مقابلات المشاركين.

على الرغم من نجاح الولايات المتحدة في تسليم الحكم للشعب العراقي، إلا أن ذلك أدى إلى وجود نظام متعدد الأحزاب، وأن فكرتهم بشأن بناء مشروع ديمقراطي إنعكس سلبًا على رفاهية العراقيين بشكل عام. وكان هذا واضحًا

من التحريض المستمر والفوضى بين الجماعات الطائفية حول نتائج الانتخابات، ناهيك عن ذلك في المجتمع الأوسع، الذي أصبح أكثر انقسامًا. التحديات التي تواجه النظام السياسي في العراق سوف يتم تحليلها في القسم التالي.

المطلب الثاني: تحديات ما بعد الاحتلال المريكي للعراق

أولاً: التحديات على المستوى الداخلي "Internal Challenges"

1. التأسيس لنظام التعددية: "Pluralism System"

من المهم ذكره هنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر انموذجًا جيدًا للحكم الديمقراطي والتعددية، بحكم تجربتها الطويلة وتاريخها كدولة ليبرالية. ولهذا السبب، تبرر الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرها على العالم من خلال الالتزام بتعزيز الحرية. في أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين في نيسان 2003 (عطوان، 2009)، اختارت الولايات المتحدة وجود نظام متعدد الأحزاب في العراق، مع حظر المشاركة لحزب البعث العربي الاشتراكي. هذا سلط الضوء على مسألتين. كان أولها المدى غير الواضح الذي ستسمح فيه الولايات المتحدة لنظام التعددية الحزبية في العراق، حيث أن العراق ليس متجانسًا اجتماعيًا. استفادت الأحزاب السياسية من هذه الظاهرة في الانتخابات في الأعوام 2005 2009 2010، بافتراض أن الناس سيدلون بأصواتهم بناءً على صلاتهم الطائفية والعرقية، بدلاً من كونها مسألة أجندة سياسية (العزاوي، 2007)، بعد الانتخابات "2005 2009 2010"، بدأت المساومات السياسية بين الأطراف الفائزة لتشكيل حكومة ائتلافية. على سبيل المثال، افترضت الحكومة المرتقبة أكثر من اسم واحد، مثل "حكومة الشراكة الوطنية" و "حكومة الوحدة الوطنية"، التي أظهرت نفسها تفرقة. علاوةً على ذلك، اختلف جدول أعمال الحكومة الجديدة عن جدول الأعمال الأصلي المقدم للناخبين خلال الانتخابات. ثانيًا، يمكن وصف موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية والعرقية بأنه استبدادي، أو حتى عنصري، من حيث الأيديولوجية والممارسة (Iraq Liberation Act of 1998).

2. فتح الحدود العراقية، وغض النظر من الجانب الأمريكي:

لعل، من أهم الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بعد 2003, هو خطأ فتح الحدود العراقية وأخفقت في السيطرة عليها، على الرغم من كونها مسؤولة عن السلامة والأمن الإقليمي للبلاد من خلال كونها قوة احتلال (Middle East، issue 11121، 2009)، وكان خطأ آخر ارتكبته الإدارة الأمريكية في العراق هو حل الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية. وقد استند هذا إلى نصيحة من القوى السياسية الكردية لتفكيك الجيش العراقي الحالي. على الرغم من الجهود الأمريكية لإنشاء جيش جديد وقوة أمنية ولمساعدتهم من خلال توفير التدريب والمعدات العسكرية، لم تكن هذه القوات قادرة على حماية الحدود العراقية. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب عاملين:

1. أن تأسيس الجيش العراقي وقوات الأمن كان قائمًا على أساس الطائفية والانقسامات العرقية بدلاً من القومية.
2. ترددت الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد الجيش العراقي بتدريب متقدم أو لإطلاق بعض المعلومات عن الأسلحة المتطورة بسبب احتمال حدوث انتفاضات ضدهم (عاشور، 2015).

تحد آخر للنظام السياسي بعد عام 2003 هو أن الولايات المتحدة سمحت لعناصر أجنبية بالدخول إلى العراق، مما تسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها أثرت على سيادة الدولة. أصبح هذا واضحًا عندما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بتزويد التمويل، الذي شمل تسليح وتدريب ودعم جماعات الميليشيات، لاسيما في محافظة جنوب شرق العراق. كل هذه التحديات إنعكس سلبًا على الوضع الأمني في البلاد (US Mistakes in Iraq، 2004).

3. **استمرار الأزمات السياسية وهشاشة الأمن: "political crisis and fragile security"**

لقد تركت الخلافات السياسية وكذلك التدهور الأمني أثارها سلبيًا على العراق بعد عام 2003 وأكثر من ذلك بعد عام 2005. وتفاعل هذان العاملان مع ترك بصمة على النظام السياسي. بعبارة أخرى، كانت الخلافات السياسية مدفوعة بالتدهور في الترتيبات الأمنية والعكس صحيح. ومع ذلك، في كلتا الحالتين، كانت النتيجة النهائية للنظام السياسي سلبية. في الحالة الأولى، على سبيل المثال، حرضت الترتيبات الأمنية المتراخية المجتمع على أن ينتقد بشدة القوى السياسية المسيطرة على السلطة والثروة في العراق "الحكومة برزت جميع الأحزاب الممثلة بالتمثيل البرلماني" (Ibid، P1-2)، واتهمت القوى السياسية بعضها البعض بالمسؤولية عن التدابير الأمنية المتساهلة، بطريقة جعلت الانقسام السياسي واضحًا للجميع. في الحالة الثانية، ولدت الانقسامات السياسية شعور سلبي تجاه السياسيين العراقيين، مما أدى إلى انخفاض في الأمن والاستقرار الاقتصادي. ومن بين الطرق الأخرى التي ارتبط بها الاستقرار الهش للنظام السياسي مع التحديات الأمنية في العراق تزايد مستويات العنف (Ibid، P1-2)، استغرق هذا العنف أربعة أشكال. الشكل الأول، العنف الاجتماعي، جرى على نطاق محدود للغاية، مقارنة بأشكال أخرى، وشملت القتل بدافع من الأسباب الجنائية أو القبلية. اشتملت أشكال العنف الاجتماعي الأقل شيوعًا على الشجار والعنف الأسري والاغتصاب. وعلاوةً على ذلك، فإن الفقر والعوز بسبب التقشف وانكماش الاقتصاد في البلد قد حفزا العنف العام ضد المؤسسات الحكومية، حيث ربما يكون الأفراد مستعدين للانضمام إلى العنف المنظم مهما كان هدف ذلك العنف. أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تقويض جهود المثقفين للمشاركة بفاعلية في مراجعة النظام السياسي. هؤلاء المثقفون يئسوا من أي تغيير محتمل في الوضع السائد. النوع الثاني هو العنف السياسي الداخلي، والذي كان أكثر أنواع العنف شيوعًا في العراق واتخذ أشكالًا عديدة ممكنة بما في ذلك العنف الجماعي، الذي قد يتضمن عنفًا طائفيًا أو اثنيًا ويمكن العثور عليه في أي مكان في العراق (What happened to Iraq، 2012).

4. **ضعف المشاركة السياسية:**

كانت معضلة المشاركة السياسية تحديًا آخر كان على العراق بعد الدستور أن يتعامل معه، حيث أصبحت البلاد منفتحة على نظام تعدد الأحزاب غير المنضبط والفساد (Kenneth، 2008، P22-35)، المشكلة الرئيسية هنا ليست النظام متعدد الأحزاب في حد ذاته؛ بدلًا من ذلك كانت شرعية النظام السياسي تشكل موضع شك كبير من قِبل الشعب (عطوان، 2006، ص33)، كان الجمهور ينظر إلى الشرعية من حيث مستوى مشاركة الأطراف الأخرى في عملية صنع القرار السياسي. لقد تم تصور أن العراق مارس الديمقراطية الشفافة، لأنه في الممارسة العملية، بقيت الدكتاتورية الفردية وانتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي فإن المشكلة لم تكن هي في الحاكم بل الثقافة

السياسية، والتي لم تسمح إلا بفرصة ضئيلة للممارسة الديمقراطية السليمة في العراق (Attaway, Marina and Kissi, Daniel، 2013).

من يناير 2005 فصاعدًا، أظهر مسار التحول الديمقراطي أن هذه السياسة الخارجية لم تكن متوازنة بشكل جيد مع السياسة الإسلامية التقليدية التي كانت تمارس في السابق في العراق. واقترح قضيتان أن المبدأ الديمقراطي نفسه لم يكن مواتيًا (عطوان، 2008، ص168–169)، أولاً، لم يتم تقدير نتائج الانتخابات من قبل جميع القوى السياسية. وثانيًا، قيل إن الأحزاب السياسية فشلت في الوفاء بأجندتها الانتخابية (بالوفاق). تكررت نفس التجربة في الانتخابات في ديسمبر 2005 ومارس 2010، (Ibid, P172–173).

تسبب توسيع قاعدة المشاركة السياسية في ركود النظام السياسي. وهكذا، كلما توسعت القاعدة الانتخابية لتشمل جميع أجزاء الطيف السياسي، بما في ذلك معارضي العملية السياسية، كلما لجأ النظام إلى الاتفاق فيما يتعلق بالقرارات السياسية (Ibid، P47)، تسبب هذا في تراجع الدولة إلى حالة من الفوضى غير المنضبط بسبب الصراع بين المناطق والحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بالإجراءات السياسية والإدارية. من أجل حل هذا التحدي، أسيء التعامل مع المسألة، مع منح كل وزير الحرية في النظر في السياسات المناسبة لوزارته. ومع ذلك، تصاعدت الأمور عندما لا يمكن استدعاء الوزراء لمساءلة أي ممارسات خاطئة، لأن هذا يعني الإساءة إلى مصالح الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها وإمكانية الانسحاب من البرلمان والحكومة. وكما لوحظ سابقًا، يمكن القول إن الثقافة الديمقراطية لا تناسب البنية السياسية العراقية. وقد اعتبر من الضروري مراجعة أو تعديل الثقافة الديمقراطية فيما يتعلق بالنظام السياسي العراقي (سعيد، 2010، ص157–145).

5. غياب الرؤية الديمقراطية في العراق:

لعل، من المفيد ذكره هنا هو أن غياب مفهوم الديمقراطية كان المشكلة الرئيسية في العراق قبل عام 2003 (العرداوي، ص1–13)، وهذا أحد المبررات الثلاثة التي أستندت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 2002 من أجل غزو البلاد. أما المبررين الآخرين هما يزعمان امتلاكهما لأسلحة الدمار الشامل وعلاقات العراق مع الجماعات الإرهابية ودعمها لها. ومع ذلك، بعد الغزو، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع الأحزاب التعددية، التي يمكن أن تكون دينية أو عرقية، التي طلبت الحماية من الخارج بطريقة جعلت الأحزاب المعتدلة والعلمانية في العراق غير فعالة (فالح، 2012، ص24–26).

لقد تركت، الولاءات الاثنية والطائفية أثرها على الانتخابات، بحيث أصبحت الانتخابات عبارة عن حصيلة للروابط الأساسية للناخبين بدلاً من الانتخابات البرلمانية أو المحلية. ولذا يشكل ذلك تحديًا كبيرًا للنظام السياسي القائم من حيث هيكله الاجتماعي، طالما أن هذا الهيكل فشل في استيعاب قواعد الديمقراطية. لذا لم تقبل الأحزاب الخاسرة دائمًا الهزيمة، وبدلاً من ذلك هددت بحرب أهلية محتملة كما كان الحال مع تحالف دولة القانون في مارس 2010، الذي رفض نتائج الانتخابات (محمود، 2007، ص33–44).

وعلى الرغم من أن، حزب القائمة العراقية هو الفائز في الانتخابات البرلمانية الثانية، حيث حصل على 91 مقعدًا، وجاء ائتلاف دولة القانون في المركز الثاني بمجموع 89 مقعدًا. وهكذا، فإن تشكيل الحكومة على حساب القائمة العراقية يعني أن التشكيل تم تنفيذه وفقًا لأجندة إقليمية ودولية، أي أن الدور الإيراني الأمريكي كان لدعم ائتلاف

دولة القانون من أجل تحقيق أهدافها في العراق (فالح، 2012، ص25)، ومع ذلك، فإن المشكلة الرئيسية في العراق من حيث الممارسة الديمقراطية هي أن الناس ليس لديهم وعي بأهمية الخيار الديمقراطي للدولة. بدلاً من ذلك، كان ينظر إلى الديمقراطية في العراق على أنها مجرد تأييد للحقائق الاجتماعية السائدة (Sky, Emma Iraq، 2011)، ومع ذلك، كان من المفترض أن يمر العراق خلال فترة إنتقالية "5–10 سنوات" من أجل تعزيز ممارسة الديمقراطية بين الناس، في مقابل الاندفاع المتسرع الذي أدى إلى ثقافة التنازل السياسي التي يصعب التغلب عليها. لم يكن عدم الاستقرار السياسي هو النتيجة الوحيدة للهيكل الديمقراطي الضعيف، حيث تأثر الاقتصاد بالتساوي (Ibid، P8).

المطلب الثالث: التحديات الخارجية "Foreign Challenges"

لا يمكن الحديث عن التحديات الداخلية التي واجهت بناء النظام السياسي في العراق بعزل عن التحديات الخارجية والتي هي الآخرى ألقت بضلالها على المشهد الأمني الذي انعكس بدوره سلبًا على الممارسة الديمقراطية في العراق ككل ولعل من أبرزها.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

كان على النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 أن يتعامل مع التحديات التي أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية في فتح حدودها أمام التدخل الأجنبي إما طواعية أو بالقوة والذي سبق وان تم مناقشته في سياق البحث. أما التدخل الأجنبي الآخر في العراق جاء من الدول المجاورة. والأهم من ذلك (Ibid، P8).

ثانياً: إيران:

سعت إيران وبكل جهودها إلى التدخل في شؤون العراق بمسارين؛ الأول هو من خلال "التدخل التطوعي" (رشيد، 2013)، لأن معظم الجماعات الشيعية كانت على علم بوحشية النظام المخلوع في العراق؛ منعهم من ممارسة معتقداتهم أو من شغل المناصب الرئيسية. هذا دفع معظم الجماعات الشيعية إلى الحصول على الدعم والحماية من إيران. أما المسار الثاني هو "التدخل القسري "Intervention by Force"" والذي يسند على أساس قيام إيران بإنشاء العديد من مراكز القوى في العراق منذ أبريل 2003؛ الأهم من ذلك الأحزاب الإسلامية، مثل حزب الدعوة الإسلامية (Islamic Dawa Party IDP)، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي (ISCI)، ومنظمة بدر (عطوان، ص45).

الخاتمة:

استعرض هذا البحث الدور الأمريكي في إعادة بناء الدولة في العراق مابعد عام 2003، وبالأخص إعادة هيكلة بناء النظام السياسي من حيث شكل النظام السياسي (نوع النظام) كخطوة نحو الدخول في حكومة فدرالية تضم كل أطياف الشعب العراقي، بالإضافة إلى أن هذا البحث استعرض أهم التحديات التي واجهت بناء النظام السياسي على المستويين الداخلي والخارجي في العراق مابعد 2003.

إدعت الولايات المتحدة الأمريكية، بتسليم السلطة للعراقيين، فإنها ما زالت تحتفظ بمستوى معين من السيطرة على الحدود والنظام السياسي والأحزاب والاقتصاد والشأن العسكري والأمني وبعض مؤسساته. على الرغم من أن العراق شهد إصلاحًا ديمقراطيًا، إلا أن هيكل النظام والمؤسسات المرتبطة به غير فعال. ظهر النظام السياسي الجديد في أعقاب فترة احتلال بدلاً من التطور من الداخل.

بلاشك، أن النظام السياسي أسس على، فكرة تقاسم السلطة (power–sharing) والتي كانت ولازالت سمة رئيسية للنظام السياسي الجديد بعد 2003. لكن من الناحية العملية، أصبح العراق مقسمًا على أسس عرقية وطائفية. والتي تركت أثارها في تقويض وعرقلة العملية السياسية برمتها لحد الأن.

المصادر والمـــراجـــع:

- أرشد مزاحم مجبل الغريري، تطور العلاقات الامريكية العراقية في حقبة حكومة المالكي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات، غير منشور، القاهرة–مصر، 2009.
- أرشد مزاحم مجبل الغريري، تطور العلاقات الأمريكية العراقية في حقبة حكومة المالكي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات، غير منشور، القاهرة–مصر، 2009.
- جسام عماد مؤيد، توزيع القزة وتناثيرها على الاستقرار السياسي في العراق، بحث قدم الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى,2010.
- حربي، عبد الأمير شاهر، أنتخابات الجمعية الوطنية العراقية، أطروحة ماجستير، جامعة بغداد، 2008، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
- حسين ناجي سعيد، تذاخل العلاقة بين السلطة التنفيذية –التشريعية والقضابية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير، كلية الغلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
- خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية، بحث قدم الى موتمر الفدرالية في العراق "الحقيقة والمستقبل"، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، 2010.
- خضر عباس عطوان، مستقبل العنف السياسي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
- خضر عباس عطوان، مستقبل العنف السياسي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، 2006.
- خضر عباس عطوان، مشاكلة الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- خضر عباس عطوان، نحو بناء ستراتيجية قومية للدولة العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
- رشيد، عبد الوهاب حميد، مشكلة التحول الديمقراطي في العراق، مجلة الحوار المدني، العدد 41489، سبتمبر، 2013.
- رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق, 1920–2006، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 2007.
- سعيد، حسين ناجي، تذاخل العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضابية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير، كلية الغلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
- عاشور، هاني، تكوين الكتل السياسية في الانتخابات القادمة خاضع الى المحاصصة ويهدد مستقبل العراق، وكالة الصحافة المستقلة، 2015.
- عبد الامير شاهر حربي، (2008)، أنتخابات الجمعية الوطنية العراقية، أطروحة ماجستير، جامعة بغداد, 2008.

- عبد الجبار فالح، الأحزاب السياسية في العراق، 200 مصدر سبق ذكره، متوفر على الرابط أدناه URL http://www.iraqstudies.com/Home_files/iraqreportarabic1.htm Date Access. 15 February 2019.
- عبد الجبار فالح، الأحزاب السياسية في العراق، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العراق، 2012، متوفر على الرابط أدناه، URL www.iraqstudies.com/Home_files/iraqreportarabic1.htm Date Access. 15 February 2019.
- عبد الوهاب حميد رشيد، مشكلة التحول الديمقراطي في العراق، 2013, مصدر سبق ذكره، متوفر على الرابط أدناه2019January 15 Access Date. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=367808.
- عبد الوهاب حميد رشيد، مشكلة التحول الديمقراطي في العراق، مجلة الحوار المدني، العدد 41489, سبتمبر 2013, متوفر على الرابط أدناه 15 Access Date. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=367808 January 2019.
- العرداوي، خالد عليوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية، بحث قُدم إلى موتمر الفدرالية في العراق "الحقيقة والمستقبل".
- عطوان، خضر عباس، مستقبل العنف السياسي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة مركز المستقبل العربي.
- عماد، مؤيد جسام، توزيع القزة وتناثيرها على الاستقرار السياسي في العراق، بحث قُدم إلى كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين.
- الغريري، أرشد مزاحم مجبل، تطور العلاقات الأمريكية العراقية في حقبة حكومة المالكي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات، غير منشور، القاهرة، مصر، 2009.
- فالح، عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العراق، 2012.
- القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2010.
- هاني عاشور، تكوين الكتل السياسية في الانتخابات القادمة خاضع إلى المحاصصة ويهدد مستقبل العراق، وكالة الصحافة المستقلة، 2015، متوفر على الرابط أدناه www.mustaqila.com. In Arabic.
- وصال نجيب العزاوي، الإساءة إلى حقوق الانسان في سجن أبو غريب، دار الأمر للنشر، سوريا، 2007، الرابط أدناه http://www.mounahada.org/modules.php?namepart=iraq&number=129 Access Date. 10, Nvember, 2019.

- F. Douglas “Why We Went to War in Iraq”, The Wall Street Journal, (2008).
- Otterman, M. and hil C. With Wilson P. (2010) Erasing Iraq: The Human Costs of Carnage London plutoPress.
- Anthony H. Cordesman 2006 Iraq’s Sectarian, Ethnic Violence and the Evolving Insurgency, Washington, Centre for Strategic and International Studies, December 2006, Available at www.comw.org/warreport/fulltext/0704cordesman.pdf, Access date: 22 Oct 2012.
- Katzman, Kenneth. 2009. Iraq: Post-Saddam governance and security: DIANE Publishing.
- Ibid.
- Dodge, Toby 2004. "The Iraqi Transition: civil war or civil society."The testimony of Dr Toby Dodge committee on Foreign Relations, April 20, 2004.
- Dr Toby Dodge committee on Foreign Relations, April 20, 2004.

- Sharon Otterman, (2004) Iraq: Iraq's Governing Council, foreign relations council, May 17, 2004.
- Dodge, Toby 2004. "The Iraqi Transition: civil war or civil society."2004.
- Dawisha, Adeed I. and Larry, Diamond 2006 'iraq's year of voting dangerously' Journal, Democracy, Volume 17, No. 2, http://muse.jhu.edu/journals/journal_of_democracy/v017/17.2dawisha.pdf access Date 1/25/13.
- William J. Durch 2003 Picking Up the Peaces: The UN's Evolving Post-conflict Roles, The Washington Quarterly • AUTUMN-2003, 26:4. Available at www.stimson.org/images/uploads/research.../03autumn_durch.pdf Access Date 15 Jan 2013.
- Kenneth Katzman, "Iran-Iraq Relations" Congressional Research Service, August 13, 2010. 6. www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22323.pdf.
- Colin Powell predicts a quite transition to the authority of sovereignty to the Iraqi government June 20 2004, Available at www.iraqcoalition.org/arabic/> Access Date 17 February 2012.
- Security Council Resolution 1546, 2004 United Nation, Available at www.uncc.ch/resolutio/res1546.pdf/RES/1546> Access Date 25 February 2012.
- Kenneth Katzman, 2009 Iraq: Post-Saddam governance and security, op, cit.
- Kenneth Katzman, Carol Migdalovitz, Alfred Prados and Jeremy Sharp 2007 "Iraq: Regional Perspectives and US Policy" Congressional Research Service, January 13, 2010.
- Kenneeth Katzman, 2009 Iran's Activities and Influence in Iraq, op, cit.
- Kenneth Katzman, Carol Migdalovitz, Alfred Prados and Jeremy Sharp 2007 "Iraq: Regional Perspectives and US Policy" Op, cit.
- Iraq parliament 2010 The winnings parties, Available at www.google.co.uk/webhp?sourceid=navclient&ie=UTF-8#q Access Date 22 February 2012.
- Iraq Liberation Act of 1998 Enrolled Bill "Sent to President", (n.d.), Iraq Watch Available at www.iraqwatch.org/government/US/Legislation/ILA.htm, Access Date 9 August 2012.
- Bremer in an open dialogue with the "Middle East" the Kurds threatened to secede in case Saddam Hussein's troops have been reorganised, London Middle East newspaper, 10, May 2009, issue 11121, www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11121&article=518522, Access date 20 February 2012.
- US Mistakes in Iraq: Failure to control the border, (Tuesday, June 01, 2004) Available at usmistakes.blogspot.co.uk, Access Date 1 March 2012.
- What happened to Iraq? Terrorists that the U.S. subdued, but never defeated, have re-emerged and now threaten to restart Iraq's sectarian civil war Available at www.theatlantic.com/international/archive/2013/10/what-happened-to-iraq/280626, Access Date 13 March 2012.
- Katz man, Kenneth 2008 Measuring security and stability in Iraq, Iraq Centre for Research, Baghdad, 2008.
- Attaway, Marina and Kissi, Daniel 2013 The future political system in Iraq after the U.S. withdrawal, Book, offered by Al-Barbary, Imera, international politics journal, no 194 2013, Ihram, Egypt.
- Sky, Emma 2011 Iraq, from surge to sovereignty, op, cit.

- Katzman, Kenneth 2009 Iran's Activities and Influnce in Iraq, op, cit.
- Ilbd, P3-5.
- Adeed, Dawisha, I. and Diamond Larry, (2006) 'IRAQ'S YEAR OF VOTING DANGEROUSLY' Journal of Democracy, Volume 17, Number 2, http://muse.jhu.edu/journals/journal_of_democracy/v017/17.2dawisha.pdf, access Date. 1/25/13.
- Attaway, Marina and Kissi, Daniel (2013) The future political system in Iraq after the U.S. withdrawal, Book, offered by Al-Barbary, Imera, international politics journal, no 194 2013, Ihram, Egypt.
- Bush,G.W. "President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East" November 2003, www.Whitehouse.Gov/news/releases/2003/11/print/20031106-2, accessed 3rd March 2019.
- Cordesman, Anthony H. 2006 Iraq's Sectarian and Ethnic Violence and the Evolving Insurgency, Washington, Centre for Strategic and International Studies, http://www.comw.org/warreport/fulltext/0704cordesman.pdf Access date 22 November 2011.
- Dodge, Toby. 2004. " The Iraqi Transition: civil war or civil society." The testimony of Dr Toby Dodge committee on Foreign Relations, April 20, 2004.
- Douglas, F. "Why We Went to War in Iraq", The Wall Street Journal, (2008).
- Katz man, Kenneth (2008) Measuring security and stability in Iraq, Iraq Centre for Research, Baghdad, 2008.
- Katzman, Kenneth, "Iran-Iraq Relations," Congressional Research Service, August 13, 2010. www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22323.pdf.
- Katzman, Kenneth. 2009. Iraq: Post-Saddam governance and security: DIANE Publishing.
- Katzman, Kenneth, Carol Migdalovitz, Alfred Prados and Jeremy Sharp 2007 "Iraq: Regional Perspectives and US Policy." Congressional Research Service, January.
- Otterman, Sharon, 2004 Iraq: Iraq's Governing Council, foreign relations council, May 17, 2004.
- Otterman, M. and hil C. With Wilson P. 2010, Erasing Iraq: The Human Costs of Carnage, London: plutoPress.
- Powell, Colin predicts a quite transition to the authority of sovereignty to the Iraqi government June 20 2004 Available at www.iraqcoalition.org/arabic, Access Date. 17 February 2012.
- William J. Durch (2003) Picking Up the Peaces: The UN's Evolving Post-conflict Roles, The Washington Quarterly • AUTUMN-2003, 26:4, Available at www.stimson.org/images/uploads/research.../03autumn_durch.pdf. Access Date 15 Jan 2019.

مصادر شبكة الانترنيت:

- Bremer in an open dialogue with the "Middle East" the Kurds threatened to secede in case Saddam Hussein's troops have been reorganised, London Middle East newspaper, 10, May 2009, issue 11121, www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11121&article=518522, Access date 20 February 2019.

- Iraq Liberation Act of 1998 (Enrolled Bill (Sent to President), (n.d.), Iraq Watch Available at www.iraqwatch.org/government/US/Legislation/ILA.htm Access Date 9 August 2019.
- Iraq parliament 2010 The winnings parties: Available at www.google.co.uk/webhp?sourceid=navclient&ie=UTF-8#q Access Date 22 February 2029.
- Security Council Resolution 1546 (2004) United Nation, Available at www.uncc.ch/resolutio/res1546.pdf/RES/1546 Access Date 25 February 2019.
- US Mistakes in Iraq Failure to control the border, (Tuesday, June 01, 2004) Available at usmistakes.blogspot.co.uk/ > Access Date 1 March 2019.
- What happened to Iraq? Terrorists that the U.S. subdued, but never defeated, have re-emerged and now threaten to restart Iraq's sectarian civil war. Available at www.theatlantic.com/international/archive/2013/10/what-happened-to-iraq/280626, Access Date 13 March 2019.